

(ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٠، ٢٢ و ٢٣/٢/١٩٨٢، ص ١١).

اما اللواء داني ماط، منسق النشاطات السابق في المناطق المحتلة، فقد علق على احداث الضفة الغربية بقوله: «... اعتقد اننا نواجه، عمليا نضالا مقلقا تتناوبه تقلبات مختلفة، فقد قلنا في الماضي اننا كنا، منذ عام ١٩٦٧، عمليا، اسرى مفارقة معينة كانت بمثابة حلقة مفرغة لا بد من الخروج منها، ففي حين لم يكن هناك خلاف حول ما اذا كان على الجيش الاسرائيلي وجميع الاجهزة الامنية خوض الصراع العسكري ضد م.ت.ف. في اي مكان وجدت فيه، لم نواجه بالاصرار ذاته م.ت.ف. سياسيا في المناطق المحتلة» (المصدر نفسه، ص ١٢).

اما البروفيسور مناحيم ميلسون، فقد علق على الصراع الدائر في المناطق المحتلة بقوله: «... اعتبر ذلك تنافسا بين اسرائيل وم.ت.ف. على فرض السلام... هذه معركة صعبة، حيث يعرف كل من اسرائيل وم.ت.ف. انها ستكون معركة حاسمة بالنسبة للصراع، ويتوقف على نتائجها امكان احباط اي احتمال لاجراء مفاوضات سياسية ولايجاد حل سياسي لمشكلة الصراع... هدفنا بالطبع هو خلق الظروف المواتية لاقدام الفلسطينيين في الضفة والقطاع على التحدث بشأن حل سياسي والقبول باجراء مفاوضات سياسية. اما هدف م.ت.ف. فهو احباط هذا الاحتمال». (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٤،

٢٦ و ٢٧/٣/١٩٨٢، ص ٩). و اضاف ميلسون: «ستسيطر قوات الامن على الاضطرابات بالمفهوم المباشر للسيطرة، لكن من الواجب السيطرة على جذور الاضطرابات، اي على تحريض م.ت.ف. وذلك بجهد سياسي واداري وباقتلاع نفوذها من المناطق المحتلة». واختتم حديثه بالقول: «... لقد قلت اننا نخوض معركة سياسية ربما تكون من اهم المعارك السياسية التي خضناها منذ العام ١٩٤٨، وهي قائمة على امكان قيام سلام مع العرب الفلسطينيين. فنحن لا نتنافس مع الفلسطينيين، بل مع م.ت.ف. وهذه الحرب ليست ضد الفلسطينيين، بل ضد م.ت.ف. التي تريد اظهار الامر وكأنه حرب مع الفلسطينيين، وهي في الحقيقة تصارع على وجودها السياسي» (المصدر نفسه، ص ١٢).

المدنية: ان مهمة الادارة المدنية هي المساعدة على تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد، اي بمعنى آخر تطبيق مشروع الحكم الذاتي الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (دافار، ١٩/٢/١٩٨٢). اما شارون، فقد كشف النقاب، خلال النقاش العاصف الذي جرى في الكنيست حول اقتراح حجب الثقة عن الحكومة، عن ان حكومته حددت مبادئ سياستها في الضفة الغربية منذ الثامن عشر من شهر اذار (مارس) من العام المنصرم، وان هذه السياسة تشتمل على البنود التالية:

١ - ضمان كيان اسرائيل، وذلك عن طريق سيطرة لايزاحمها فيها اي مزاحم، او اي سيادة اجنبية على المناطق المحتلة.

٢ - تعزيز امن اسرائيل عبر زيادة الاستيطان في الضفة والقطاع والحؤول دون اقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق، وتشجيع العناصر التي تؤيد اتفاقات كامب ديفيد، وشن حرب شعواء ضد المنظمات، وتطبيق الامن والنظام في المناطق المحتلة وتشجيع المعتدلين، وضمان قيام البلديات بتقديم الخدمات الضرورية للسكان وتأمين تعاون تام بين السكان العرب واليهود في تلك المناطق.

واكد شارون ان الحكومة تعمل بموجب هذا البرنامج وان كل ما تتخذه من اجراءات يستهدف تحقيق الاهداف التي اقرتها الحكومة في شهر اذار (مارس) عام ١٩٨١ (معاريف، ٢٢/٢/١٩٨٢).

اما اللواء اوري اور، قائد المنطقة الوسطى، فقد لخص الوضع في الضفة الغربية، بقوله: «... الحل يجب ان يكون سياسيا وليس عسكريا... م.ت.ف. تشعر ان الارض تميد تحت اقدامها... ما يجري في الضفة الغربية ليس عصيانا مدنيا بل اعمال تحريض ورجم بالحجارة واحراق دواليب، وليس اكثر من ذلك. والمشكلة ان العرب اعتادوا ان يكتفي الجنود باطلاق النار في الهواء، ردا على اعمال الشغب». ويرر عمليات قتل المواطنين العزل وجرحهم بقوله: «... الجنود يطلقون النار على اقدام المتظاهرين فقط للدفاع عن انفسهم». واختتم حديثه بقوله انه لا يؤمن بسياسة اليد القوية، او سياسة اليد اللينة، بل بسياسة اليد الحكيمة. وهذه السياسة تهدف الى ضمان الهدوء واستمرار الحياة بشكل طبيعي